

الأصول في النحو

قال : والجوابُ عندي في ذلكَ أنَّ البابَ مختلفٌ فأَمَّما (ضَيِّوَنٌ) فَتَقَدَّ جُعِلَ في الواحدِ بمنزلةِ غيرِ المعتلِّ فالوجهُ أنَّ يجريَ على ذلكَ في الجمعِ فيصيرُ : (ضَيِّاَوَنٌ) بمنزلةِ جَدَّاولٍ وأَسَّاودٍ وتقولُ في التصغيرِ : ضَيِّيَنٌ على ما قاله سيبويه لأنَّ ياءَ التصغيرِ قبلَ الواوِ فيصيرُ بمنزلةِ (أُسَيِّدٍ) ولا يكونُ أمثلَ منهُ حالاً مَعَ ما فيهَ قبلَ التصغيرِ ويكونُ جمعهُ بمنزلةِ (أُسَّاودٍ) ومَن قالَ في التحقيرِ : (أُسَيِّودٌ) فلا أرى بأساً بأنَّ يقولَ : (ضَيِّيَوَنٌ) لأنَّها عينُ مثلها ولا يكونُ إلا ذلكَ لصحتها .

وأَمَّما (أَلَبَبٌ) فيجبُ أنْ يكونَ في الجمعِ والتحقيرِ مُبَيِّناً جارياً على الأصلِ فتقولُ : (أَلَّابِبٌ وأُلَّيَّيَّبٌ) فتُجْرى جمعهُ على واحدِه كما فعلتَ (بَضَيِّوَنٌ) لا فرقَ بينهما وكذلكَ تصغيرهُ لأنَّ ياءَ التصغيرِ ليسَ لها فيهَ عَمَلٌ كما كانَ لها في تصغيرِ (ضَيِّوَنٌ) فكذلكَ خالفهُ وكانَ تصغيرهُ كجمعه وأَمَّما (حَيِّوَةٌ) فَمِنَ بناتِ الثلاثةِ والواوُ في موضعِ اللامِ فلا سبيلَ إلى تصحيحها لأنَّ ألقى حالاتها أنْ تجعلَ (كَغَزْوَةٍ) في التصغيرِ فتقولُ : (حَيِّيَّةٌ) وجمعها كجمعِ (فَرَّوَةٌ) حَيَّاءٌ تقولُ : (فِرَّاءٌ) .

وأَمَّما (مَعِيشَةٌ) فكانَ الخليلُ يقولُ : يصلحُ أنْ تكونَ (مَفْعَلَةٌ) ويصلحُ أنْ يكونَ (مَفْعَلَةٌ) .

وكانَ أبو الحسنِ الأَخفشُ يخالفهُ ويقولُ في (مَفْعَلَةٌ) مِنِ العيشِ (مَعُوشَةٌ) وفي (فُعْلٌ) مِنِ البعِ والعيشِ (بُوْعٌ وَعُوشٌ) ويقولُ في (أَبِيضٌ وَبِيضٌ) : هُوَ (فِعْلٌ) ولكنَّهُ جَمْعٌ والواحدُ ليسَ على مذهبِ الجمعِ .